

Distr.: General
10 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والعشرون
٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير وطني مُقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جمهورية تنزانيا المتحدة

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010316 020316 GE.16-01799 (A)



أولاً- مقدمة، والمنهجية، وعملية التشاور الواسعة النطاق

١- هذا هو التقرير الوطني الثاني المقدم في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية تنزانيا المتحدة، التي تتألف من تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار. وقد أُعد التقرير امتثالاً لأحكام الفقرة ٥(هـ) من القرار ٢٥١/٦٠، والمبادئ التوجيهية العامة المنصوص عليها في القرار ١/٥ والقرار رقم ١١٩/١٧^(١).

٢- وتشمل ولاية مكتب المدعي العام إعداد التقرير الوطني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عُقد اجتماع تشاوري أولي مع الجهات صاحبة المصلحة التي تمثل الدولة والأطراف الفاعلة غير الحكومية من تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار. وكانت حصيلة الاجتماع هي: توعية الجهات صاحبة المصلحة بعملية الاستعراض الدوري الشامل، وإقرار خارطة طريق لكتابة التقرير، كما طُلب إلى الجهات صاحبة المصلحة تقديم معلومات عن تنفيذ التوصيات وعن التطورات في حالة حقوق الإنسان منذ اعتماد التقرير الوطني الأول. وأدى ذلك إلى سلسلة من الاتصالات مع الجهات صاحبة المصلحة المقدّمة للمعلومات، نتج عنها إعداد مشروع التقرير الذي أقرته الجهات صاحبة المصلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥^(٢). وكانت المشاورات الواسعة النطاق هي المبدأ التوجيهي في سياق إعداد التقرير الوطني الثاني الذي حظي بالتيسير من الحكومة وبالدعم من "منظومة الأمم المتحدة الواحدة".

ثانياً- التطورات منذ الاستعراض السابق

ألف- معلومات أساسية عن البلد

التعداد السكاني

٣- تبين نتائج تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٢ أن عدد سكان تنزانيا يبلغ ٩٢٣ ٩٢٨ ٤٤ نسمة، منهم ٤٣ ٦٢٥ ٣٥٤ نسمة في تنزانيا القارية و١ ٣٠٣ ٥٦٩ نسمة في تنزانيا زنجبار. ويبلغ عدد الإناث من مجموع عدد السكان، البالغ عددهم ٤٤ ٩٢٨ ٩٢٣ نسمة، ٢٣ ٠٥٨ ٩٣٣ أنثى بنسبة ٥١,٣ في المائة، وعدد الذكور ٢١ ٨٦٩ ٩٩٠ ذكراً بنسبة ٤٨,٧ في المائة^(٣).

الأقاليم الإدارية

٤- ازداد عدد الأقاليم في تنزانيا القارية من ٢١ إقليمياً إلى ٢٥ إقليمياً، وبذلك يصل مجموع عدد الأقاليم في البلد إلى ٣٠ إقليمياً.

الانتخابات العامة

٥- أجرت الدولة انتخاباتها العامة الخامسة المتعددة الأحزاب في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأُشيد بالانتخابات بوصفها حرة ونزيهة. وفي تنزانيا زنجبار، ألغت لجنة الانتخابات في زنجبار الانتخابات وأمرت بإعادتها.

باء- الإطار المعياري والمؤسسي

الدستور

٦- أكملت الدولة عملية كتابة دستور جديد عملاً بالمادة ٨٣ من قانون مراجعة الدستور^(٤). وأنشئت أيضاً بموجب هذا القانون لجنة مراجعة الدستور، التي أجرت عملية استطلاع للرأي العام على نطاق الدولة، وأعدت مشروع الدستور، وأنشأت الجمعية التأسيسية. وأجرت الجمعية التأسيسية مداولات بشأن مشروع الدستور، وأقرت الدستور المقترح الذي سيُطرح للاستفتاء عليه.

التشريعات

٧- سنتّ الدولة تشريعات مختلفة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، منها ما يلي: قانون الجرائم الإلكترونية لعام ٢٠١٥؛ وقانون الإحصاءات لعام ٢٠١٥؛ وقانون إدارة الكوارث لعام ٢٠١٥؛ وقانون الميزانية لعام ٢٠١٥؛ وقانون إدارة الضرائب لعام ٢٠١٥؛ وقانون حماية المبلغين عن الفساد والشهود لعام ٢٠١٥؛ وقانون إدارة إيرادات النفط والغاز لعام ٢٠١٥؛ وقانون النفط لعام ٢٠١٥؛ وقانون المجلس الوطني للشباب لعام ٢٠١٥؛ وقانون المعاملات الإلكترونية لعام ٢٠١٥؛ وقانون (تنظيم توظيف) غير المواطنين لعام ٢٠١٥؛ وقانون (الشفافية والمساءلة) في الصناعات الاستخراجية في تنزانيا لعام ٢٠١٥.

٨- وسنتّ الدولة أيضاً قواعد لتفعيل التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يلي: قواعد (ممارسات وإجراءات) إنفاذ الحقوق والواجبات الأساسية، GN 304 لعام ٢٠١٤؛ و١٧ لائحة لقانون الطفل لعام ٢٠٠٩؛ وقواعد إصلاح القوانين (الحوادث القاتلة وأحكام متنوعة) (إجراءات ورسوم المراجعة القضائية)، GN 324 لعام ٢٠١٤.

٩- وفي تنزانيا زنجبار، سنتّ القوانين التالية: قانون الأطفال رقم ٦ لعام ٢٠١١؛ وقانون الخدمة العامة رقم ٢ لعام ٢٠١١؛ وقانون إنشاء المختبر الكيميائي الحكومي الرئيسي رقم ١٠ لعام ٢٠١١؛ وقانون الأمن الغذائي والتغذية لزنجبار رقم ٥ لعام ٢٠١١؛ وقانون مجلس قروض التعليم العالي في زنجبار رقم ٣ لعام ٢٠١١؛ وقانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في زنجبار رقم ١ لعام ٢٠١٢؛ وقانون الخدمة العامة (المعدل) رقم ٥ لعام ٢٠١٢؛ وقانون صندوق تنمية إقليم زنجبار رقم ٤ لعام ٢٠١٢؛ وقانون الصحة العامة والبيئية رقم ١١ لعام ٢٠١٢؛ وقانون تسجيل المؤسسات التجارية رقم ١٢ لعام ٢٠١٢؛ وقانون وكالة تسجيل المؤسسات التجارية

والممتلكات في زنجبار رقم ١٣ لعام ٢٠١٢؛ وقانون الممارسين العاملين في الصحة العامة والبيئية رقم ١٥ لعام ٢٠١٢.

ترجمة التشريعات

١٠- يجري ترجمة جميع التشريعات من الإنكليزية إلى السواحلية. وتُرجمت بالفعل جميع التشريعات الصادرة في عام ٢٠١٥، وبعض التشريعات الصادرة في عام ٢٠١٤، وبذلك يبلغ عدد التشريعات التي تُرجمت ٢٠ تشريعاً^(٥).

الصكوك الإقليمية والدولية

١١- صدّقت الدولة في عام ٢٠١٢ على ميثاق الشباب الأفريقي لعام ٢٠٠٦.

القضاء

١٢- ينص قانون إقامة إدارة شؤون القضاء رقم ٤ لعام ٢٠١١، الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠١٤، على الفصل بين العمل الإداري والعمل القضائي للسلطة القضائية، وذلك بإنشاء مكثبي رئيس إدارة المحكمة ورئيس قلم المحكمة. وتنص المادة ٥٢(١) من هذا القانون على إنشاء صندوق قضائي للإسهام في تغطية نفقات القضاء، وواصلت الحكومة زيادة ميزانية القضاء^(٦).

١٣- وبغية تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة، حُدّدت مدة الانتهاء من نظر القضايا بعامين لكل قضية. وينبغي لقاضي المحكمة العالية أن ينظر في ٢٢٠ قضية على الأقل في العام؛ والقاضي المقيم ٢٥٠ قضية في العام؛ وقاضي المحكمة الابتدائية ٢٦٠ قضية في العام^(٧). وقد ازداد عدد القضايا؛ فعدد قضاة محكمة الاستئناف قد ازداد من ٨ قضاة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦ قاضياً في عام ٢٠١٥، وعدد قضاة المحكمة العالية من ٣٧ قاضياً في عام ٢٠٠٥ إلى ٨١ قاضياً في عام ٢٠١٥.

١٤- وحدثت زيادة في عدد سجلات المحكمة العالية، بما في ذلك دائرة العمل. ويواصل القضاء إنشاء محاكم أعلى درجة ومحاكم محلية ومحاكم ابتدائية في جميع أنحاء البلد^(٨). وفي تنزانيا زنجبار، يجري تجديد مبنى المحكمة في بيمبا، وإنشاء محكمة لشؤون الأطفال في أنغوجا الشمالية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

١٥- لا تزال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد) تحتفظ باعتمادها من جانب لجنة التنسيق الدولية ضمن الفئة "ألف"، كما عُيِّن مفوضون جدد في عام ٢٠١٥^(٩). وعُزِّزت قدرات لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد بتزويدها بنظام إلكتروني لتلقي الشكاوى^(١٠). كما شهدت الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ زيادة مطّردة في الموارد المالية والبشرية للجنة.

جيم - حالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان

الحق في العمل والضمان الاجتماعي والمزايا الاقتصادية

١٦- شهدت فترة الاستعراض زيادة الحد الأدنى للأجور من ٢٠٥ ٦٥ شلنات في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شلن في عام ٢٠١٥؛ كما شهدت في عام ٢٠١٤ بدء عمل مجلس تعويضات العمال، المنشأ بموجب قانون تعويضات العمال لعام ٢٠٠٨، كما اعتمدت الهيئة التنظيمية للضمان الاجتماعي، في عام ٢٠١٤، قواعد لتحقيق الاتساق في معادلة مزايا الضمان الاجتماعي^(١١).

حق الفرد في الخصوصية وفي أمنه الشخصي

١٧- صدر قانون الجرائم الإلكترونية لعام ٢٠١٥ بغية تجريم المخالفات المتصلة بالنظم الحاسوبية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وللتحقيق في الأدلة الإلكترونية والمسائل ذات الصلة بها وجمعها واستخدامها. وينص القانون أيضاً على الحق في الخصوصية، كما أنه يعزز أمن الأطفال بتجريم الأعمال الإباحية.

الحق في الصحة

١٨- اتخذت الدولة مبادرات ترمي إلى تيسير الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وذلك بزيادة الميزانية المخصصة لشراء الأدوية والأجهزة، وزيادة عدد مرافق الرعاية الصحية^(١٢). وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عززت الدولة قدرات المختبر الموجود في إقليم مبييا لكي يمكنه إجراء الاختبارات المتعلقة بمرض إيبولا، وأنشئ أيضاً مختبر وطني للصحة المجتمعية في مبييا، تستخدمه أيضاً بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كمختبر مرجعي.

مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٩- بموجب قانون اللجنة التنزانية لمكافحة الإيدز (المعدل) رقم ٦ لعام ٢٠١٥، أنشئ الصندوق الاستئماني لمكافحة الإيدز. ويمنح هذا القانون أيضاً للجنة ولاية تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن المصادر الجديدة للإيرادات لأغراض ضمان تدفق الأموال إلى الصندوق تدفقاً كافياً ومستداماً، وتعزيز الوقاية من حالات العدوى الجديدة. وفي تنزانيا زنجبار، صدر في عام ٢٠١٣ قانون الوقاية من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل حماية وتعزيز حقوق الأشخاص المصابين بهما أو المتأثرين بهما. وأنشئت أيضاً في تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار برامج وطنية للوقاية من انتقال فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل^(١٣).

الملاريا

٢٠- وضعت الدولة خطة عمل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ ترمي إلى مكافحة الملاريا والوقاية منها عن طريق تنفيذ مبادرات متنوعة للحد من الإصابة بالمرض. وتشمل هذه المبادرات توزيع الناموسيات مجاناً على الأطفال وتشجيع استخدامهم لها، مما ساعد على إنقاذ حياة ٦٠ ٠٠٠ طفل كانوا يموتون في كل عام بسبب عدم استخدام الناموسيات. وانخفض عدد المرضى المصابين بالملاريا من معدل قدره ٣٢٦ شخصاً لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩ إلى معدل ١٦١ شخصاً لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٤.

الحق في بيئة نظيفة وصحية

٢١- يتضمن قانون النفط لعام ٢٠١٥ أحكاماً تهدف إلى حماية البيئة وذلك بالنص على إجراء تقييم لآثار أي مشروع على البيئة قبل تنفيذه.

الحق في المشاركة في الشؤون العامة

٢٢- روجعت سجلات الناخبين استعداداً للانتخابات العامة، واستُخدم لأول مرة نظام السمات الأحيائية (نظام بيومتري) لتسجيل الناخبين في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥ بغية تحسين الكفاءة.

مراجعة القوانين

٢٣- أعدت لجنة إصلاح القوانين تقريراً عن مراجعة نظام القضاء المدني وتقريراً عن مراجعة الإطار القانوني لتسوية النزاعات المتعلقة بالأراضي في تنزانيا، وقدمت التقريرين إلى وزير الشؤون الدستورية والقانونية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، على التوالي^(٤). وتعكف اللجنة حالياً على مراجعة الصكوك الدولية التي وقعتها الدولة أو صدّقت عليها، بقصد الوقوف على المشاكل التي تؤثر على تطبيق هذه الصكوك^(٥). وتراجع اللجنة أيضاً القوانين المتعلقة بالرعاية الاجتماعية للمسنين، ونظام العدالة الجنائية في تنزانيا^(٦)، والإطار القانوني لحماية المستهلك في البلد^(٧).

برامج التوعية الوطنية

٢٤- تواصل الدولة عملية التوعية العامة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الفئات الضعيفة، وذلك بصورة سنوية أثناء الاحتفالات الوطنية بيوم حقوق الإنسان؛ وفي إطار "حملة النشاط المستمر ستة عشرة يوماً"؛ وفي يوم الطفل الأفريقي؛ واليوم الأفريقي لحقوق الإنسان؛ واليوم الدولي للمسنين؛ واليوم الدولي للمهق.

الاستراتيجيات

٢٥- وُضعت في تنزانيا القارية الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قضاء الأطفال (٢٠١٣-٢٠١٧)،
وُضعت في تنزانيا زنجبار استراتيجية إصلاح قضاء الأطفال (٢٠١٣-٢٠١٨).

تقديم تقارير حقوق الإنسان

٢٦- تواصل الدولة التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد نظرت عدة لجان تابعة للأمم المتحدة في التقرير الدوري الجامع للتقارير من الأولي إلى الثالث، المقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١٨)، وفي التقرير الموحد الجامع للتقارير الثالث والرابع والخامس بشأن اتفاقية حقوق الطفل^(١٩). وسيُنظر في شباط/فبراير ٢٠١٦ في التقرير الموحد الجامع للتقارير السابع والثامن بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

البعثات الزائرة

٢٧- استقبلت الدولة الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وذلك في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣. وصدر تقرير الزيارة المتعلق بالبحث والمعلومات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وتعكف الدولة على دراسة التوصيات الصادرة عن الفريق. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، استقبلت الدولة لجنة الخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، التابعة للاتحاد الأفريقي.

ثالثاً- التقدم المحرز في متابعة نتائج الاستعراض السابق

٢٨- قبلت الدولة ما مجموعه ١٠٧ توصيات عند اعتماد تقريرها الوطني الأول. وصُنّفت هذه التوصيات في مجالات مواضيعية بموافقة الجهات صاحبة المصلحة عند نشر التوصيات بصورة أولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

التصديق على الصكوك وإدراجها في التشريعات المحلية

٢٩- لا تزال الدولة تجري تقييماً لجدوى التصديق على اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها^(٢٠)، ولم تجد بعد ما يدعو إلى إدراج نظام روما الأساسي إدراجاً كاملاً في التشريعات المحلية نظراً إلى كفاية الآليات القائمة. وقد درست الدولة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتبين لها أن عدداً من المسائل الواردة في الاتفاقية لا تتفق مع قوانين الدولة^(٢١). ولهذا الأسباب المتعلقة بالتعارض مع القوانين الوطنية لم تحدث تطورات في التصديق على الاتفاقية. كما أن الإطار الحالي لقانون العمل يكفي لتناول هذه المسائل. وقد سنت الدولة قانون (تنظيم توظيف) غير المواطنين لعام ٢٠١٥، الذي يسعى إلى تنظيم وإعادة مواءمة الإطار القانوني للتوظيف وممارسة مهنة أخرى في تنزانيا القارية.

٣٠- ولم تصدق الدولة بعد على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إذ لا تزال الدولة تحتفظ بعقوبة الإعدام^(٢٢). وفيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لا تزال الدولة تدرس الآثار التقنية والمالية للتصديق. غير أن الإطار القانوني الحالي يوفر سبل انتصاف للضحايا عند وقوع هذه الأحداث^(٢٣).

التدريب والتعليم/التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٣١- وُضعت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠١٢/٢٠١٥ - ٢٠١٦/٢٠١٥) من أجل تحسين المعرفة بحقوق الإنسان لدى الطلاب والمدرسين وموظفي الخدمة المدنية الآخرين في قطاع التعليم. وقد أُدرجت في المناهج الدراسية لتزانيا زنجبار مسائل تتعلق بحقوق الإنسان.

خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٢- أُطلقت خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٢٤). وهذه الخطة هي الإطار الوطني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي استراتيجية مدتها خمس سنوات تمتد من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧. وتنفذها في تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار الأطراف الحكومية الفاعلة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتضمن هذه الخطة آلية للرصد والتقييم تتولى تنسيقها لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وأدجت توصيات الاستعراض الدوري الشامل في خطة العمل المذكورة لأغراض تنفيذ هذه التوصيات^(٢٥). ونظمت لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد دورات تدريبية وحلقات دراسية شتى للموظفين الحكوميين^(٢٦) في مجال تنفيذ ورصد وتقييم خطة العمل، وجرى توزيع ما مجموعه ٣ ٥٠٠ نسخة من خطة العمل. وفي إطار أنشطة تنفيذ خطة العمل، جرى تدريب ما مجموعه ١٠٩ قضاة بشأن إدارة تدفق القضايا، وتدريب ٨٠ موظفاً من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بشأن كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومهارات قضاء الأحداث.

تدابير مكافحة الفساد

٣٣- انتهت في عام ٢٠١٤ خطة العمل الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد، وتعكف الدولة حالياً على إعداد الخطة الثالثة^(٢٧). وجرى إمداد مكتب منع ومكافحة الفساد بمزيد من الموارد، بما في ذلك أدوات للعمل وموارد مالية وقدرات بشرية، كما شُيدت مكاتب في جميع الأقاليم والمقاطعات. وأُنشئت في عام ٢٠١٢ وحدة معنية باسترداد ومصادرة الأصول في إطار شعبة النيابة العامة بمكتب المدعي العام^(٢٨)، وسُن قانون المبلّغين عن الفساد لعام ٢٠١٥ بغية حماية المبلّغين بالمعلومات المتعلقة بالفساد. ونظّم مكتب منع ومكافحة الفساد برامج للتوعية العامة من أجل زيادة الدعم العام لمساعي مكافحة الفساد^(٢٩).

٣٤- وفي تنزانيا زنجبار، صدر في عام ٢٠١٢ قانون لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية^(٣٠)، أنشئت بموجبه هيئة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في زنجبار^(٣١). ووُضعت استراتيجية من أجل التنفيذ الفعال لهذا القانون، وأدرج في المدارس التابعة لوزارة التعليم مقرر دراسي يتعلق بمكافحة الفساد.

حقوق المرأة

٣٥- يشتمل الدستور المقترح على حقوق المرأة وبمنحها حقوقاً متساوية مع الرجل في الميراث والتركة والمسائل المتعلقة بالأراضي. وستشرع الدولة، عند اعتماد الدستور المقترح، في تعديل القوانين من أجل تحسين المساواة بين الرجل والمرأة والطفل في التركة والميراث وفي المسائل المتعلقة بالأراضي.

٣٦- وفي الوقت الراهن، يمنح قانون الأراضي رقم ٤ لعام ١٩٩٩ وقانون أراضي القرى رقم ٥ لعام ١٩٩٩ المرأة الحق في تملك الأراضي والمشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الهيئات التي تتخذ قرارات بشأن الأراضي. وفي تنزانيا زنجبار، يتضمن قانون حيازة الأراضي رقم ١٢ لعام ١٩٩٢ أحكاماً مماثلة، بينما ينص قانون محكمة منازعات الأراضي رقم ٧ لعام ١٩٩٤ على إنشاء محكمة منازعات الأراضي المنوط بها إنفاذ أحكام قانون حيازة الأراضي، مما يضمن المساواة بين المرأة والرجل في تملك الأراضي واستغلالها. وينص أيضاً قانون الأراضي المسجلة رقم ١٠ لعام ١٩٩٠ على تعيين مسجّل للأراضي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مسجّل الأراضي الحالي امرأة.

تدابير المساواة وعدم التمييز

٣٧- تقوم تنزانيا القارية بمراجعة السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين التي ستحل محل سياسة المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة لعام ٢٠٠٠ من أجل إدراج المسائل الناشئة الراهنة.

٣٨- وفي تنزانيا زنجبار، تجري مراجعة سياسة حماية وتنمية المرأة لعام ٢٠٠١ بقصد وضع سياسة المساواة بين الجنسين في زنجبار. وبغية تحرير المرأة في المناطق الريفية، أنشئت ١٤ نافذة إعلام نسائية على مستوى الأحياء لتزويد المرأة الريفية بمعلومات عن الصحة، والتعليم، والمسائل القانونية، وحقوق الإنسان، ومهارات تنظيم المشاريع، والحقوق المتعلقة بالأراضي، والمشاريع المدرة للدخل. كما ينص الدستور المقترح على نسبة مئوية للمرأة في البرلمان قدرها ٥٠ في المائة.

العنف ضد المرأة والطفل

٣٩- واصلت الدولة تنفيذ خطة عملها الوطنية لمنع واستئصال العنف ضد المرأة والطفل (٢٠٠١-٢٠١٥) على النحو التالي: أنشئت لجنة وطنية متعددة القطاعات لمنع ومواجهة العنف ضد المرأة والطفل، وأنشئت أفرقة لحماية الطفل، كما تجري مراجعة مدونة قواعد سلوك المدرسين في تنزانيا وقواعد أخلاقياتهم المهنية لعام ١٩٦٣، لكي تشمل تدابير محددة بشأن تعزيز حقوق

الطفل وعدم التسامح إطلاقاً مع العنف المُمارس ضد الأطفال في المدارس. وأنشئ في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ خط هاتفية مجاني لمساعدة الأطفال^(٣٢)، وأنشئت أيضاً مراكز جامعة للخدمات لتقديم المساعدة إلى الأطفال ضحايا الاعتداءات^(٣٣). ووضعت الدولة أيضاً خارطة طريق للتوعية بالعنف ضد الأطفال وبالعنف الجنساني (٢٠١٤-٢٠١٦)^(٣٤). وتواصلت الدولة المشاركة في حملة منطقة البحيرات الكبرى لمناهضة العنف الجنسي والجنساني التي أطلقت في عام ٢٠١٢ بعنوان "إعلان عدم التسامح الآن مُطلقاً".

٤٠ - وفي تنزانيا زنجبار، أنشئت لجان لمناهضة العنف الجنساني (العنف القائم على نوع الجنس) على مستوى القرى والأحياء والمناطق وعلى المستوى الوطني، وأعدت مبادئ توجيهية بشأن منع العنف الجنساني، كما أنشئ مجلس وطني لمناهضة العنف الجنساني يقوم بتسجيل حالات العنف الجنساني ضد المرأة والطفل. وأنشئ في عام ٢٠١٥ خط هاتفية للمساعدة، يحمل رقم ١١٦، للإبلاغ عن حوادث العنف وتلقي المساعدة عن طريقه، وأنشئت أيضاً مراكز جامعة للخدمات^(٣٥). وشهدت الفترة الأخيرة زيادة الإبلاغ عن العنف المُمارس ضد الأطفال، وهو ما جاء نتيجة لتوافر هذه الخدمات، وتُخصت دار إيواء لاستقبال ضحايا العنف الجنساني. كما أنشئ ٤١٧ مكتباً للشؤون الجنسانية ولشؤون الأطفال في مراكز الشرطة الرئيسية في جميع أنحاء البلد، اضطلعت بمهمة إعداد وتنسيق إجراءات التشغيل الموحدة^(٣٦). ولتحقيق هذه الغاية، جرى تدريب ١٩٦ ١ فرداً من أفراد الشرطة على إجراءات التشغيل الموحدة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بها.

٤١ - وقُدِّم التدريب في مجال بناء القدرات إلى مديري الرعاية الصحية في تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار^(٣٧). وفي منطقة البحيرة، التي ينتشر بها العنف الجنساني، قُدِّم التدريب بشأن مكافحة العنف الجنساني والقضاء عليه إلى ٢٨١ موظفاً مكلفاً بإنفاذ القانون^(٣٨). وفي تنزانيا زنجبار، أطلق الرئيس في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حملة توعية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، كما وُضعت خطة عمل لتنفيذ الحملة في صفوف النساء والأطفال^(٣٩). وبالمثل، يرتدي الموظفون الحكوميون، في يوم ٢٥ من كل شهر، قمصان (تي - شيرت) برتقالية بهدف توعية المجتمع. ويتوافق ذلك مع برامج توعية عبر الإذاعة المجتمعية^(٤٠).

٤٢ - وتُجرّم عناصر العنف المنزلي بموجب قانون العقوبات [Cap 16 R.E 2002] وبموجب قانون العقوبات في زنجبار رقم ٦ لسنة ٢٠٠٤، الذي يجرّم الضرر البدني الجسيم والاعتداء باعتبارهما عنصريين رئيسيين للعنف المنزلي. وعلاوة على ذلك، أُزيلت العقوبات التي تعوق الحصول على تقرير من الشرطة قبل تلقي الرعاية الطبية^(٤١). وفي تنزانيا زنجبار، أنشئت جماعات الرعاية الوالدية على مستوى القواعد الشعبية، ويجري تعزيز قدرات هذه الجماعات كي يتسنى لها تقديم الرعاية إلى الوالدين والأطفال^(٤٢). وفي تنزانيا القارية يُجرّم الاغتصاب بموجب المادة ١٣٠ من قانون العقوبات [Penal Code, Cap 16 RE 2002]^(٤٣)، ويُجرّم في تنزانيا زنجبار بموجب المادة ١٢٥(١) من قانون العقوبات رقم ٦ لسنة ٢٠٠٤^(٤٤).

٤٣- وتجزم المادة ١٦٩ ألف من قانون العقوبات [Penal Code, Cap 16 RE 2002] تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية للفتيات الأقل من عمر ١٨ سنة في تنزانيا القارية. ويُعزّم أن تُراجع، في عام ٢٠١٦، خطة العمل الوطنية لمنع واستئصال عملية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، في حين يجري العمل فعلاً بكل من خطة العمل الوطنية للتسجيل بالقضاء على عملية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغيرها من الممارسات التقليدية الضارة، وخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧^(٤٥). وعلاوة على ذلك، تمر السياسة الوطنية لرعاية ونماء الطفولة، التي تتناول مسألة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بمرحلتها التصديق والاعتماد^(٤٦).

٤٤- ويجري بنجاح، في إطار نظام القضاء الجنائي، التقاضي بشأن قضايا تتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وهو ما جاء نتيجةً لزيادة الوعي وبناء القدرات^(٤٧). ووُضعت برامج لتوفير مصادر دخل بديلة لمن يمارسون هذه العملية كوسيلة لكسب العيش، وتواصل الدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني تنفيذ حملة "أوقفوا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية" التي تهدف إلى تغيير مواقف الناس من هذه العملية.

قتل النساء المسنات المرتبط بأعمال السحر

٤٥- تجزم المادة ١٩٦ من قانون العقوبات [Penal Code, Cap 16 Re 2002] جميع حالات القتل بوصفها قتلاً عمداً. وتعكف الدولة على مراجعة قانون أعمال السحر، Cap. 18، وقانون الطب التقليدي والطب البديل رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢ بغية استخدام التشريعات لمكافحة أعمال السحر وحالات القتل المرتبطة بأعمال السحر. وتواصل الدولة أيضاً تسجيل المعالجين التقليديين ووضع معايير لأنشطتهم. كما أن خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان تعزز حقوق المسنين عن طريق تناول مسائل القتل المرتبط بأعمال السحر. وتجري مراجعة السياسة الوطنية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٣، ويجري إعداد مشروع قانون لحماية المسنين. كما أنشئت ١٧ داراً آمنة للمسنين من أجل دعم الناجين منهم من القتل المرتبط بأعمال السحر.

مشاركة المرأة في وظائف صنع القرار

٤٦- تبين الإحصاءات المتعلقة بأعداد النساء في وظائف صنع القرار اتجاهاً متزايداً^(٤٨). ففي عام ٢٠٠٥، كان عدد النساء الأعضاء في البرلمان ٦٢ امرأة، بينما وصل عددهن في عام ٢٠١٥ إلى ١٢٧ امرأة. وفي عام ٢٠١٥، كانت عشر نساء يشغلن منصب وزير، وخمس نساء يشغلن منصب نائب وزير، و٣٢ يشغلن منصب قاضٍ في المحكمة العالية، وخمس نساء يشغلن منصب قاضٍ في محكمة الاستئناف، و٥٣ امرأة يشغلن منصب مفوض محلي، وسبع نساء يشغلن منصب مفوض إقليمي. وازداد عدد الطالبات في مؤسسات التعليم العالي من ١٠ ٠٣٩ طالبة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٨ ٨٠٠ طالبة في عام ٢٠١٤^(٤٩). وفضلاً عن ذلك، تقلدت امرأة منصب

نائب رئيس الجمهورية لأول مرة في عام ٢٠١٥، وتقلدت امرأة منصب نائب المدعي العام. وشهدت الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥ ترشح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية ضمن المتنافسين.

الأشخاص ذوو الإعاقة

٤٧- تواصلت الدولة بتنفيذ التشريع الوطني المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجرى في التعداد الوطني للسكان والمساكن لعام ٢٠١٢ تصنيف الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للسن ونوع الجنس والموقع. وقد راجعت الدولة المبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بالإعفاء من رسوم الرعاية الصحية لكي تشمل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنشئ ٤٣ مركزاً لإعادة التأهيل. ويوجد في تنزانيا زنجبار صندوق للإعاقة، ومجلس وطني معني بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإدارة لشؤون الإعاقة بوزارة الدولة بمكتب النائب الأول لرئيس الجمهورية. ويوجد أيضاً منسقون لشؤون الإعاقة في كل وزارة، وتُنظم برامج تطعيم مخصصة للأطفال ذوي الإعاقة.

٤٨- وقد اتخذت الدولة عدداً من التدابير لضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم، منها اعتماد سياسة جديدة للتعليم والتدريب في عام ٢٠١٤^(٥٠)، واستراتيجية للتعليم الشامل للجمبع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧^(٥١). وأنشأت الدولة أيضاً مركزاً لدعم التعليم وموارد التعليم في دار السلام، وخصصت خمسة (٥) من المجالس المحلية أماكن لإنشاء مراكز لدعم التعليم وموارد التعليم لغرض اكتشاف وتحديد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ووُضعت في عام ٢٠١٣ مبادئ توجيهية بشأن التحديد المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتدخلات المبكرة لصالحهم^(٥٢). وفي تنزانيا زنجبار، يتواصل تنفيذ قانون (حقوق وامتيازات) الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٩ لعام ٢٠٠٦، إذ وُضع نظام للتعليم الشامل للجمبع يُنفذ بمقتضاه برنامج واحد على الأقل للتعليم الشامل للجمبع في كل منطقة محلية وفقاً للسياسات المختلفة، لضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم^(٥٣).

٤٩- واستجابت مخططات المعاشات التقاعدية الوطنية للشواغل المتعلقة بذوي الإعاقة في مكان العمل، ووضعت الدولة دليلاً لأرباب العمل بشأن كيفية دعم موظفيهم ذوي الإعاقة الذين يستخدمون أجهزة تقنية. وأتاح الإطار التشريعي والسياسات تواجد موظفين يُعونون بالاحتياجات الخاصة في ١٦٨ منطقة محلية. وتواصلت الدولة تقديم التوعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق الإفادة من محافل التوعية الوطنية، مثل يوم الإعاقة، ويوم عصا المكفوفين، ويوم برايل العالمي.

الأشخاص المصابون بالمهق

٥٠- أنشئت لجان احتياطية على مستوى الوزارات، منها وزارة الداخلية، من أجل النظر في حماية الأشخاص المصابين بالمهق. وبالمثل، أنشئت على مستوى الوزارات لجان دائمة لحماية الطفل من أجل توفير الحماية له على مستوى الأسرة المعيشية^(٥٤). وعلاوة على ذلك، تتناول

خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان المسائل المتعلقة بحقوق الأشخاص المصابين بالمهق، وصوتت الدولة تأييداً لقرار الأمم المتحدة بالاحتفال سنوياً بيوم الأشخاص المصابين بالمهق بغية التوعية بأهمية عدم التمييز ضدهم وحمايتهم^(٥٥). وأنشأت الدولة أيضاً مراكز للحماية المؤقتة للأطفال المصابين بالمهق في ثلاثة أقاليم^(٥٦).

٥١- وتواصل الدولة إيلاء أولوية للتحقيق في الحالات التي يكون فيها المصابون بالمهق هم الضحايا، ولمقاضاة ومحكمة مرتكبيها. وقد أنشئت فرق عمل دائمة كُلفت تحديداً بالتصدي لحوادث الاعتداء على المصابين بالمهق وقتلهم. وأدت هذه الجهود إلى انخفاض حوادث قتل المصابين بالمهق، ولا سيما في عام ٢٠١٥ وهو عام الانتخابات. وتواصل الشرطة تثقيف المواطنين في المناطق التي تنتشر بها الاعتداءات^(٥٧). كما اتخذت الدولة نهجاً كلياً بشأن تقييم حجم المشكلة، ووفقاً له قامت الشرطة والنيابة العامة ومنظمة "تحت شمس واحدة" غير الحكومية، في عام ٢٠١٥، بزيارة الأقاليم التي تنتشر بها أعمال الاعتداء على المصابين بالمهق وقتلهم.

الاتجار بالبشر

٥٢- يجري وضع لوائح لتنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص (٢٠٠٨)، وهي الآن في المراحل النهائية للنشر بالجريدة الرسمية، وأطلقت الدولة خطة عمل وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص (٢٠١٥-٢٠١٧)^(٥٨). وفي عام ٢٠١٣، قامت قوة شرطة تنزانيا بإنشاء وحدة الشرطة المجتمعية التي تتولى، في جملة أمور، توعية المجتمع بشأن المسائل التي تتعلق، في جملة أمور، بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٥٣- ونظمت الدولة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، دورات تدريبية خاصة لأفراد الشرطة بشأن كيفية تحديد واكتشاف مرتكبي وضحايا الاتجار بالبشر^(٥٩). وعن طريق هذا التعاون، قُدم التدريب، في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، بشأن مسائل الاتجار إلى وكلاء النيابة العامة، والقضاة، والأخصائيين الاجتماعيين. وفي عام ٢٠١٤، جرى تدريب الصحفيين بشأن الإبلاغ الأخلاقي عن حالات الاتجار بالبشر، وأعدت مبادئ توجيهية إعلامية بشأن كيفية الإبلاغ عن حالات الاتجار بالبشر دون معاودة وقوع الضحايا في براثن الاتجار^(٦٠).

مسألة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون

٥٤- توجد تدابير تأديبية في إطار مؤسسات إنفاذ القانون، وتدابير عقابية بموجب قانون العقوبات لمسألة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون^(٦١). كما تتولى وحدة معنية بالشكاوى في إدارة الشرطة بوزارة الداخلية النظر في الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة. وفي الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، أُخذت تدابير تأديبية ضد ٣٠٠ شرطي، أسفرت عن فصل ١١٨ شرطياً منهم بإجراءات موجزة، ومحاكمة ١٩ شرطياً أمام المحاكم المدنية العادية^(٦٢). وفي الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، شددت قوة الشرطة شروط فرز المعينين الجدد بالشرطة لكي لا يلتحق بها إلا من يتميز بالنزاهة العالية.

السكان المهمشون والضعفاء

٥٥- شهدت تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار تدخلات عن طريق صندوق العمل الاجتماعي التنزاني، مثل التحويلات النقدية المشروطة وبرامج الأشغال العامة التي تتيح فرص العمل المؤقت للأسر المعيشية الفقيرة المسجلة لكي تعمل في أنشطة كثيفة العمالة، في الوقت الذي تقدم فيه هذه البرامج دعماً للدخل وتسهم في تكوين الأصول المجتمعية. وتوجد برامج لتحسين أسباب كسب العيش تهدف إلى المساهمة في إرساء الأساس الذي ييسر للأسر المعيشية الخروج من دائرة الفقر، وذلك بتحسين قدرتها على دعم أنفسها عن طريق تعزيز وتنويع أسباب كسب العيش^(٦٣).

٥٦- وفي تنزانيا زنجبار، اعتُمدت سياسة الحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٤، وهي السياسة التي تتناول التحديات التي تواجهها المجتمعات، بما في ذلك الفئات الضعيفة والشباب العاطلون عن العمل. وتدفع دور المسنين إعانة قدرها ٤٠.٠٠٠ شلن تنزاني إلى كل شخص مسن يقيم بها. وأُكملت عملية تحديد الأشخاص المسنين، وسيبدأ اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٦ دفع إعانة شهرية قدرها ٢٠.٠٠٠ شلن تنزاني إلى كل شخص مسن. واعتُمدت سياسة لمساعدة النساء اللاتي يلدن أكثر من طفلين في المرة الواحدة، بدفع إعانة شهرية لهن قدرها ٤٠.٠٠٠ شلن تنزاني.

أوضاع السجون

٥٧- يتواصل تنفيذ قانون الخدمة المجتمعية، Cap. 291، بغية تخفيف الاكتظاظ في السجون^(٦٤)، وقد أعدت مذكرة مفاهيمية من أجل تعديل قانون المجلس الوطني للإفراج المشروط [Cap. 400 RE. 2002] لكي يُسمح لمزيد من السجناء بأداء عقوبات الخدمة المجتمعية^(٦٥). وعلاوة على ذلك، صدرت قرارات عفو رئاسي عن ٢٤ ٧٧٢ سجيناً في الفترة من عام ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥^(٦٦). وأنشئ أيضاً منتدى وطني للعدالة الجنائية بغية تحسين إقامة العدل وتخفيف الاكتظاظ في السجون^(٦٧). وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت استراتيجية في عام ٢٠١٤ لتيسير تنفيذ السياسة الوطنية للسجون، وهي استراتيجية تُلزم الدولة بالامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالسجون^(٦٨). وأيضاً، شهدت الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤ شراء ١٤ حافلة للسجون عن طريق برنامج إصلاح القطاع القانوني، وشراء الدولة لـ ١٧ حافلة في جميع أنحاء البلد. وأدت هذه المبادرات إلى الحد من تغيّب السجناء عن جلسات المحاكم، وإلى تحسين البت في القضايا.

٥٨- وجرى تجديد أماكن المبيت والمراحيض ونظام الصرف الصحي في السجون^(٦٩). كما قامت الدولة، بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة مثل "فارم أكسيس" (Farm Access)، ببناء ١٢ مركزاً صحياً في السجون المركزية^(٧٠). كما أنشأ صندوق التأمين الصحي الوطني برنامجاً لتحسين الخدمات الصحية في السجون. وفي تنزانيا زنجبار، يجري تشييد سجن في هانيغوا متشانا لتخفيف الاكتظاظ في السجون، وتُبدل حالياً جهود تحسين الأوضاع المعيشية للسجناء.

حقوق الطفل

٥٩- يتضمن الدستور المقترح حكماً محدداً بشأن حقوق الطفل (المادة ٥٣) يضمن حقوق الطفل. وواصلت الدولة أيضاً تنفيذ واحترام قانون الطفل، بوضع عدة مجموعات من اللوائح تغطي مجالات متنوعة لحماية الطفل منصوص عليها في القانون^(٧١). وبُذلت جهود أخرى، منها تنفيذ مبادرة تسجيل من هم دون سن خمس سنوات ومن هم بين ٦ سنوات و١٨ سنة في سجلات المواليد، وتُمنح شهادات الميلاد مجاناً في المناطق التجريبية^(٧٢).

٦٠- ووضعت الدولة مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيل موحدة بشأن كيفية تناول قضايا الأطفال في مكاتب الشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال، وأعدت أيضاً أدلة تدريبية بشأن القضايا التي تتعلق بأطفال في مراكز الشرطة وفي المحاكم^(٧٣). وعلاوة على ذلك، جرى تدريب ١٦٢ محامياً حكومياً بشأن قانون الطفل وكيفية تناول قضايا الأطفال. واعتمدت في كل من تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار قواعد^(٧٤) تهدف، في جملة أمور، إلى تنظيم إدارة شؤون قضاء الأحداث. وتمر القواعد المتعلقة بمحكمة الأطفال في زنجبار بالمرحلة النهائية للاعتماد.

٦١- وتحظر لوائح قانون الطفل (تشغيل الأطفال) GN 196 لعام ٢٠١٢ تشغيل أي طفل يقل سنه عن أربعة عشر عاماً، وواصلت الدولة تنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال (٢٠٠٩-٢٠١٥)^(٧٥). وغطت أنشطة التوعية ٣٥ منطقة محلية، فحضر برامج التوعية ما متوسطه ٢٥ مشاركاً من كل منطقة محلية، وأُحيطوا علماً بالمسائل المتعلقة بعمل الأطفال، وبدورهم هم في خطة العمل الوطنية. وعلاوة على ذلك، تتضمن خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان هدفاً يتمثل في تطبيق عقوبات فعالة للتصدي لمسائل عمل الأطفال^(٧٦).

٦٢- وعقدت الدولة دورات تدريبية بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في سياق "خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥"، من أجل موظفي الرعاية الاجتماعية في المناطق المحلية، وأفراد الشرطة، ومسؤولي تنمية المجتمع في المناطق المحلية، وموظفي مكاتب العمل في المناطق المحلية، والموظفين الطبيين بهذه المناطق، والموظفين القضائيين، وممثلي مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني^(٧٧). وقدمت الدولة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وحكومة البرازيل، التدريب إلى ٣٥ عاملاً في منظمات المجتمع المدني و١٩٠ عاملاً في السلطات المحلية بشأن مسائل عمل الأطفال.

٦٣- وأنشأت الدولة نظام مراقبة عمل الأطفال، الذي أسهم في سحب الأطفال من العمل عن طريق حملة منظمة العمل الدولية 'أرفعوا البطاقة الحمراء في وجه عمل الأطفال'. ويتألف هذا النظام من لجان معنية بالقضاء على عمل الأطفال على المستوى الوطني ومستوى المناطق المحلية والقرى^(٧٨). وتلتزم الدولة أيضاً بضمان إنهاء عمل الأطفال في الصناعات الاستخراجية، وذلك عن طريق المشاريع التي يدعمها برنامج 'تعزيز الممارسات المستدامة من أجل استئصال عمل الأطفال في مجال التبغ'^(٧٩)، ومنظمة 'الخطة الدولية' (Plan International)، وبرنامج

‘ويكيذا: WEKEZA’^(٨٠). وقد تعاونت الدولة مع رابطات شركات التعدين الصغيرة الحجم، وقدمت التوعية بشأن الآثار المترتبة على عمل الأطفال، والمحظورات القانونية. وأدت هذه الحملة ببعض قرى إقليم غيتا إلى اعتماد لوائح تحظر تشغيل الأطفال في المناجم وفي الأنشطة الزراعية.

٦٤- وواصلت تنزانيا زنجبار أيضاً تنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال (٢٠٠٩-٢٠١٥) تنفيذاً فعالاً. وجرى إنشاء وتعزيز فريق عامل تقني متعدد القطاعات معني بعمل الأطفال، ولجنة توجيهية معنية بعمل الأطفال، وذلك لتقديم الدعم بشأن المسائل المتعلقة بعمل الأطفال. ووضعت زنجبار أيضاً ونفذت مبادئ توجيهية للهدف نفسه، ونجحت في إعادة ما مجموعه ٥٠٦٧ طفلاً إلى المدارس بأنواعها عن طريق مشروع مكافحة عمل الأطفال^(٨١).

٦٥- وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ التعاون الوزاري بين وزارة العمل ووزارة التجارة والسياحة والسوق يتولى تنظيم مؤسسات الأعمال، بما في ذلك اللوائح التي أصدرتها هيئة الاستثمار والترويج في زنجبار لضمان التزام المستثمرين بلوائح الاستثمار، ولضمان إجراء عمليات التفتيش على العمل يومياً لمعرفة ما إذا كانت حقوق الأطفال تُنتهك أم لا. وبالمثل، أسفر برنامج عمل الأطفال للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، الذي يهدف إلى إبعاد ٥٠٠٠ طفل عن العمل، عن إبعاد أكثر من ٣٦٢٠ طفلاً عن العمل.

الجرائم الدولية/عبر الوطنية بحق الأطفال

٦٦- تحظر المادة ٨٣ من قانون الطفل رقم ٢١/٢٠٠٩، والمادة ١٣ من قانون الجرائم الإلكترونية رقم ١٤/٢٠١٥) الاطلاع على المواد الإباحية المستخدم فيها أطفال. وينص الباب ٢٥٤ (Cap 254) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية على تبادل هذه المساعدة بين تنزانيا والبلدان الأجنبية؛ وعلى تيسير تقديم وتلقي هذه المساعدة؛ واتخاذ اللازم بشأن المسائل ذات الصلة. وينص الباب ٣٦٨ من قانون تسليم المجرمين على إجراءات تسليم المجرمين وعلى المسائل ذات الصلة.

٦٧- وقدمت فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص التدريب إلى سلطات الحكومات المحلية بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال، وأعدت هذه السلطات في وقت لاحق لوائح في القرى التابعة لها لمكافحة الاتجار بالأطفال. وأعدت فرقة العمل أيضاً مواد توعية بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال والاتجار بالبشر بصورة عامة^(٨٢). وشهدت الفترة المشمولة بالاستعراض تقديم التدريب بشأن حماية الأطفال إلى ٤٦٦ مهنيًا يعملون مع الأطفال^(٨٣)، وذلك في سياق تنفيذ برنامج تعزيز نظام حماية الأطفال.

أطفال الشوارع

٦٨- أعدت الدولة خطة العمل الوطنية المحددة التكاليف للأطفال الأشد ضعفاً للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وأطلقتها في شباط/فبراير ٢٠١٣^(٨٤). وتحدد هذه الخطة الأطفال الذين

يعيشون ويعملون في الشوارع بوصفهم داخلين ضمن فئة الأطفال الأشد ضعفاً في تنزانيا والفئة المستهدفة بخطة العمل الوطنية المذكورة. وقد أعدت مبادئ توجيهية بشأن نظام حماية الأطفال ترمي إلى تيسير تنفيذ خطة العمل، وجرى التوسع في نُظم حماية الأطفال لتصل إلى ١٧ مجلساً من مجالس المناطق المحلية في تنزانيا القارية.

٦٩- وقد أعدت الدولة في عام ٢٠١٣ خطة استراتيجية قائمة على المجتمع المحلي للتصدي لمشكلة الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع. وهذه هي الخطة التي أنشأتها الدولة عن طريقها آلية مشتركة توفر لأطفال الشوارع ولأطفال الضعفاء الآخرين الرعاية والحماية الطارئتين وفي الأجلين القصير والطويل. ومن نواتج هذه الخطة إطلاق مشروع مشترك بين الدولة وثلاث منظمات غير حكومية (منظمة كويتا لصحة المرأة ونمائها (كيووهددي: KIWOHEDE)، ومركز دوغودوغو الائتماني لأطفال الشوارع (Dogodogo)، ومنظمة ماكينبي: MAKINI)، وهو مشروع يستجيب للاحتياجات العاجلة لأطفال الشوارع في دار السلام^(٨٥). وصدر أيضاً في عام ٢٠١٢ تقرير الدراسة الاستقصائية التقييمية السريعة لحالة أطفال الشوارع، وكان إقليم دار السلام هو المنطقة التجريبية في الدراسة^(٨٦).

التعليم

٧٠- يحظى التعليم بأولوية عالية لدى الحكومة. وقد عدّل الباب ٤١٢ من قانون السلطة التعليمية التنزانية لتمكين صندوق التعليم من زيادة مصادر دخله ولجعل الصندوق مستداماً^(٨٧). وقد وُضعت في عام ٢٠١٤ سياسة جديدة للتعليم والتدريب، ويمر مشروع قانون المجلس التعليمي للمدرسين ومشروع قانون مناهج التعليم الابتدائي والثانوي وسلطة المراقبة بمرحلتين مختلفتين. وعلاوة على ذلك، أصدر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة توجيهاً بأن يكون التعليم مجانياً في المدارس الابتدائية والثانوية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٧١- وقد خُصصت للتعليم نسبة ٢٤ في المائة من الميزانية الوطنية في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥^(٨٨)، ويحظى التعليم بالأولوية على النحو الذي يتجلى في عدد من الخطط الإنمائية، مثل الرؤية الإنمائية ٢٠٢٥، والاستراتيجية الوطنية الثانية لتحقيق النمو والحد من الفقر في تنزانيا (MKUKUTA II)، والاستراتيجية الثانية لتحقيق النمو والحد من الفقر في زنجبار (MKUZA II) التي تدعمها مبادرة "تحقيق النتائج الكبيرة الآن"^(٨٩). وتشكل مبادرة "تحقيق النتائج الكبيرة الآن" التوقعات الإنمائية للبلد، التي يحظى فيها التعليم بأولوية رئيسية. وبدأ تنفيذ هذه المبادرة في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وحقق النتائج التالية: شُيدت ٥٦ مدرسة في المرحلة الأولى من المبادرة، من أصل ٢٦٤ مدرسة يُعتمزم تشييدها. وعموماً، ما زالت نسبة الالتحاق بالمدارس تتزايد، وتواصل الدولة بناء قدرات المدرسين^(٩٠).

٧٢- وفي تنزانيا زنجبار، تُرجمت سياسة التعليم الزنجبارية لعام ٢٠٠٦ إلى اللغة السواحلية، ووُزع ما مجموعه ٥٠٠ نسخة منها على المدارس الخاصة والعامة على السواء. كما روجعت المناهج

الدراسية للمدارس الابتدائية لكي تشمل القضايا الناشئة والعملية. وكجزء من الجهود الرامية إلى تقليل الاكتظاظ في الفصول الدراسية، ومن أجل تحقيق الأهداف المدرجة في خطة تنمية التعليم في زنجبار، جرى تجديد الفصول والمدارس كما جرى تشييد فصول دراسية ومدارس لخفض نسبة التلاميذ إلى الفصول^(٩١).

٧٣- و زاد عدد مدرسي التعليم الأساسي المدربين زيادة مطردة من ٣٩٥ مدرساً في عام ٢٠٠١ إلى ٩٥٠٣ مدرسين في عام ٢٠١٣، وانخفض عدد المدرسين غير المدربين انخفاضاً مطرداً، من ٢٧٩ مدرساً في عام ٢٠٠١ إلى ٣٩١ مدرساً في عام ٢٠١٣^(٩٢). ويتواصل تزايد الالتحاق بالمدارس الابتدائية، فقد ازداد من ٩٣٨ ٢٥٢ طالباً في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٢١٢ ٢٦٢ طالباً في العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥.

الصحة

٧٤- تواصلت الدولة تنفيذ المادة ١٩ من قانون الصحة العامة رقم ١ لعام ٢٠٠٩، التي تُلزم كل امرأة حامل بالتطعيم ضد مرض الكزاز وأي أمراض معدية أخرى. ويُلزم القانون أيضاً الوالدين أو الأوصياء بضمان تطعيم أطفالهم المولودين في تنزانيا القارية^(٩٤).

٧٥- وواصلت الدولة تنفيذ خطة العمل الرامية إلى التعجيل بخفض معدلات وفيات الرضع ومعدلات المواليد، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥. ونتيجة لذلك، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات من ١٤٧ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة في عام ١٩٩٩ إلى ٥٤ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة في عام ٢٠١٣. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أطلق رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ الهادفة إلى خفض معدل وفيات الأمومة. وتشمل الجهود الأخرى للدولة بناء ٩٩٩٧ مرفقاً صحياً في كل حي من الأحياء وافتتاح ٦٤ مركزاً لتشخيص سرطان عنق الرحم في ١٦ إقليمياً في تنزانيا القارية وإقليمين في تنزانيا زنجبار. وجرى شراء معدات وأجهزة للمراكز، وتدريب ٢١٣ موظفاً صحياً على استخدام المعدات والأجهزة. ونُظمت حملات توعية لتشجيع النساء على الولادة في المستشفيات مما رفع نسبة النساء اللاتي يلدن في المستشفيات من ٥٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٦٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٤.

٧٦- وفي تنزانيا زنجبار، أُعدت في عام ٢٠١٣ مبادئ توجيهية بشأن الرعاية التالية للولادة، وأُعدت في عام ٢٠١٤ مبادئ توجيهية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. وفضلاً عن ذلك، أنشئت وحدات لرعاية أمهات الأطفال المتسرين على طريقة الكنغر، ووسّع نطاق برنامج تطعيم الأطفال دون سن الخامسة.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع

٧٧- جرى الانتهاء من القراءة الأولى لمشروع قانون الخدمات الإعلامية لعام ٢٠١٥ ومشروع قانون الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٥، وهما الآن بانتظار إسهامات الجهات صاحبة المصلحة. وتقوم الدولة بتعديل سياسة الإعلام والبث لعام ٢٠٠٣ من أجل مواءمتها مع التغيرات التكنولوجية في قطاع المعلومات. وتصدر ١٦ صحيفة يومية، منها صحيفتان مملوكتان للحكومة، و٦٢ صحيفة أسبوعية، وتوجد ١١٥ محطة إذاعية و٢٩ قناة تلفزيونية. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤، بلغ العدد الكلي للمنظمات غير الحكومية المسجلة ٦٤٢٧ منظمة.

٧٨- وعُدّل قانون الأحزاب السياسية، وما زال يجري تسجيل الأحزاب السياسية التي ازداد عددها من ١٨ حزباً في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٤ حزباً في عام ٢٠١٥. كما شكّلت الجمعية الدستورية من الأحزاب السياسية أثناء عملية مراجعة الدستور، وينص الدستور المقترح على إنشاء مكتب دستوري لسجل الأحزاب السياسية. وعلاوة على ذلك، يوجد موقع شبكي عام للحكومة وتلقى هذا الموقع منذ عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٢٤٣ ١١٧ رسالة، بحثت الحكومة منها ٢٥٨ ٧٨ رسالة تعنيها على وجه التحديد^(٩٥).

المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي

٧٩- تلقت الدولة مساعدة مالية وتقنية من المجتمع الدولي في إطار البرامج والمبادرات التالية: خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان^(٩٦)؛ ومشاريع خفض معدلات وفيات الأمومة والطفولة^(٩٧)؛ وزيادة إمكانية الحصول على التعليم^(٩٨)؛ وتقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان؛ وتقرير الاستعراض الدوري الشامل^(٩٩).

٨٠- وتشمل البرامج الإنمائية الجارية الأخرى، التي تتلقى مساعدة من المجتمع الدولي ما يلي: برنامج تنمية القطاع الزراعي، وبرنامج الإنتاجية الزراعية لشرق أفريقيا، وسياسة اليابان وتنمية الموارد البشرية، والممر الجنوبي للنمو الزراعي في تنزانيا.

جهود تحقيق التنمية

٨١- في إطار مواصلة الدولة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في الرؤية الإنمائية لتنزانيا لعام ٢٠١٥، ما فتئت الدولة تستخدم الاستراتيجيات والخطط الاجتماعية الاقتصادية لمكافحة الفقر، عن طريق إيلاء أولوية لمشاريع إنمائية معينة في كل عام وتوفير ميزانية لتمويل هذه المشاريع التي ترفع بدورها المستويات المعيشية للتنزانيين^(١٠٠). وتواصل الدولة تنفيذ أنشطتها في إطار الاستراتيجية الوطنية الثانية لتحقيق النمو والحد من الفقر، والاستراتيجية الثانية لتحقيق النمو والحد من الفقر في زنجبار، وتلتزم الدولة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة مؤخراً.

٨٢- وبغية الإسراع بتحقيق التنمية، شرعت الدولة في عام ٢٠١٣ في تنفيذ مبادرة "تحقيق النتائج الكبيرة الآن" التي تهدف إلى اعتماد أساليب جديدة للعمل في ظل إطار زمني محدد من أجل تحقيق التغيير المهم المطلوب. وتركز الدولة على ستة مجالات رئيسية، هي: الطاقة والغاز الطبيعي، والزراعة، والماء، والتعليم، والنقل، وتعبئة الموارد.

الحق في الغذاء

٨٣- من أجل زيادة تنمية الزراعة، اعتمدت الدولة في عام ٢٠١٣ سياسة زراعية وطنية جديدة تعترف بالأمن الغذائي والتغذية وتحميهما وتعززهما. وتتضمن هذه السياسة بيانات بشأن السياسة العامة تدعو إلى ما يلي: تحقيق الأمن الغذائي الوطني، وتحسين السلامة والتغذية عن طريق الإنتاج، وتيسير الحصول على كميات كافية ذات جودة من الغذاء والاستفادة منها.

٨٤- وتواصل الدولة تنفيذ سياسة الري الوطنية لعام ٢٠١٠، التي تعترف بالري بوصفه عاملاً لا بد منه لزيادة الإنتاجية والإنتاج في سياق التخفيف من تقلبات الطقس ومن انعدام الأمن الغذائي. وهكذا، تُجَبَد في هذه السياسة الزراعة المروية بطريقة مستدامة من أجل ضمان الأمن الغذائي والحد من الفقر.

إمكانية الحصول على مياه الشرب الكافية والآمنة والنظيفة

٨٥- تواصل الدولة تنفيذ سياسة المياه لعام ٢٠٠٢^(١٠١)، وهي السياسة التي تعززها الاستراتيجية الوطنية الثانية لتحقيق النمو والحد من الفقر في تنزانيا القارية والاستراتيجية الثانية لتحقيق النمو والحد من الفقر في زنجبار بهدف زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والآمنة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية عن طريق تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة في المناطق الحضرية والريفية وتوفير مرافق الصرف الصحي في المنازل والأماكن العامة. وينطوي تحقيق هذا الهدف على تشييد بنية تحتية جديدة للمياه في المناطق الحضرية والريفية، وتحديد البنية التحتية القائمة منها^(١٠٢).

٨٦- ويوجد في تنزانيا زنجبار مشروعان للإمداد بالمياه وللصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية؛ يهدف أحدهما إلى توفير المياه الآمنة والنظيفة في المناطق الريفية في أونغوجا وبيمبا^(١٠٣)، ويهدف الآخر إلى إقامة بنية تحتية لتوفير المياه النظيفة والآمنة في بلدة ستون - تاون^(١٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من مشروع تحلية ومعالجة المياه، أنشئت وحدة لتحلية المياه بنظام النضح العكسي في قرية ميتشامفي، ووحدة لمعالجة المياه (بنظام الأشعة فوق البنفسجية) في منطقة كيجيتوبيل.

التعاون مع المجتمع المدني

٨٧- تواصل الدولة التعاون مع منظمات المجتمع المدني، التي تمثل الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي تشارك أيضاً في إعداد التقارير والملاحظات الختامية والتوصيات وفي اعتمادها ونشرها. وشارك المجتمع المدني في عملية نشر توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٨٨- وقد أُدرجت توصيات الاستعراض الدوري الشامل في خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تجمع معاً في عملية تنفيذ التوصيات جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، كان إعداد خطة العمل عملية تشاورية شارك فيها المجتمع المدني، وحدد كلٌّ من الدولة والمجتمع المدني مجالات التنفيذ والإبلاغ، ويشترك المجتمع المدني في عملية الرصد والتقييم. وعلاوة على ذلك، فإن سن لوائح قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (٢٠١٠)، في عام ٢٠١١، أتاح للدولة أن تتعاون مع القطاع الخاص في مشاريع مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

٨٩- تلتزم تنزانيا بتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتنص سياسة الغاز الطبيعي لعام ٢٠١٥، وقانون النفط لعام ٢٠١٥، وقانون الصناعات الاستخراجية والشفافية والمساءلة في تنزانيا لعام ٢٠١٥ على أن تنفذ الشركات التجارية أنشطة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

٩٠- وصدّقت الدولة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وهي تنفذها عن طريق تشريعات التوظيف والعمل^(١٠٥). وتسعى خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى أن يجري تناول المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية^(١٠٦).

رابعاً- الإنجازات

ألف- خمسون عاماً من الاتحاد

٩١- احتفلت الدولة في عام ٢٠١٤ بمرور خمسين (٥٠) عاماً على الاتحاد بين تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار.

باء- الانتخابات السلمية

٩٢- أخرجت الدولة في أجواء سلمية انتخاباتها الخامسة المتعددة الأحزاب في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

جيم- زيادة تقلد المرأة للمناصب القيادية وللمناصب صنع القرار

٩٣- حدثت زيادة كبيرة في عدد النساء اللاتي يتقلدن مناصب قيادية ومناصب صنع القرار، على النحو الوارد في الفقرة ٤٧ أعلاه.

دال- اعتماد الدستور المقترح

٩٤- أجرت تنزانيا بنجاح عملية مراجعة الدستور، ويوجد الآن دستور مقترح بانتظار الاستفتاء عليه.

هاء- اعتماد خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان

٩٥- تتيح خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، التي أُطلقت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الإطار الوطني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدولة.

واو- تفعيل قانون إدارة شؤون القضاء رقم ٤ لسنة ٢٠١١

٩٦- أدى تفعيل هذا القانون إلى فصل العمل القضائي عن العمل الإداري للسلطة القضائية، مما يحسّن عملية تقديم الخدمات.

زاي- بدء سريان قواعد مخططات الضمان الاجتماعي (تحقيق الاتساق في استحقاقات المعاشات التقاعدية) في عام ٢٠١٤

٩٧- أدى تحقيق الاتساق في قواعد مخططات الضمان الاجتماعي (تحقيق الاتساق في استحقاقات المعاشات التقاعدية) في عام ٢٠١٤ إلى منح العمال والموظفين الحق في الانضمام إلى مخطط من مخططات معاش الضمان الاجتماعي يختارونه بأنفسهم.

خامساً- التحديات والعوائق

ألف- الفساد

٩٨- يشكل الفساد تحدياً مستمراً يؤثر على جميع مجالات المجتمع ويعوق التنمية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني. والدولة ملتزمة بمكافحة الفساد، وهي تنظر حالياً في إنشاء محكمة أعلى درجة للنظر في قضايا الفساد الكبرى.

باء- النزاعات المتعلقة بالأراضي

٩٩- تشكل النزاعات بين المزارعين والرعاة شاغلاً وطنياً. وبدأت الدولة في تحديد وتعيين مناطق مخصصة تحديداً للمزارعين وللرعاة.

جيم- المياه النظيفة والأمن

١٠٠- يشكل الحصول على المياه النظيفة والأمن تحدياً آخر. وتعكف الدولة على حفر آبار عميقة كجزء من إيجاد حل للمشكلة.

دال- إمكانية الحصول على الرعاية الصحية

١٠١- يواجه قطاع الرعاية الصحية تحديات شتى، ولدى الدولة تصميم على معالجة هذا الوضع بزيادة عدد المستشفيات وتحديثها وتدريب الممارسين الطبيين، وبضمان إمداد صيدليات المستشفيات بالأدوية الكافية والميسورة الثمن.

هـ- القيود المالية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٠٢- تعوق قيود الميزانية كلاً من أنشطة التوعية، وتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإعداد التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان المقدمة إلى هيئات المعاهدات في الوقت المقرر.

سادساً- الأولويات والالتزامات الوطنية الرئيسية.

- ١- تنفيذ رؤية التنمية الوطنية لعام ٢٠٢٥ والاستراتيجيتين الوطنيتين لتحقيق النمو والحد من الفقر (الاستراتيجية الوطنية الثانية لتحقيق النمو والحد من الفقر، والاستراتيجية الثانية لتحقيق النمو والحد من الفقر في زنجبار).
- ٢- تقوية الاتحاد.
- ٣- تقديم التعليم الأساسي مجاناً للجميع، ابتداءً من الحضانه إلى المرحلة الثانوية. وقد ألغت الحكومة الرسوم المدرسية في جميع المدارس الحكومية، وهي تنظر في تنظيم الرسوم المدرسية في المدارس الخاصة.
- ٤- أولت الحكومة أولوية لتدابير مكافحة الفساد كجزء من خطتها الوطنية المتعلقة بالحكم الرشيد.

- ٥- مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز نظام جمع الضرائب من أجل تمويل مشاريع التنمية وتحسين تقديم الخدمات. ويتوافق ذلك مع خفض الإنفاق الحكومي.
- ٦- الانتهاء من مرحلة الاستفتاء على الدستور في إطار عملية مراجعته.
- ٧- تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ٨- استحداث إطار لتناول وتنسيق مسائل المساعدة القانونية.
- ٩- إعداد وتقديم تقارير الدولة الطرف في الوقت المقرر.

سابعاً- توقعات الدولة فيما يتعلق ببناء القدرات وطلبات المساعدة التقنية، إن وجدت، والدعم المتلقى

١٠٣- تطلب حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة الدعم التقني والمالي في المجالات الآتية:

- (أ) برامج التدريب والتوعية بشأن حقوق الإنسان؛
- (ب) إعداد وتقديم تقارير حقوق الإنسان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- (ج) تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

Notes

- ¹ The Resolution was adopted by the UN General Assembly on 15th March 2006 in accordance with the General Guidelines set out in Resolution 5/1 adopted by the Human Rights Council on 18 June 2007 and its follow up Resolution No. 17/119 adopted by the Human Rights Council at its 35th meeting, on 17 June 2011.
- ² A three day workshop was held from 1-3 September, 2015 to validate the Draft Report followed by a Five day Working Retreat for Officials from both Tanzania Mainland and Tanzania Zanzibar from 26-30th November, 2015 to finalise writing the Report.
- ³ In Tanzania Mainland male are 21,239,313 and 22,386,041 are female. While in Tanzania Zanzibar, male are 630,677 and female are 672,892. The results of the census have assisted the Government to effectively plan for the realization of economic, social, civil and political rights of the people.
- ⁴ The Constitutional Review Act, Cap 83 was enacted in April 2013 by the time of the adoption of the first National Report. The Constitutional Review Act provides for transparency and inclusion of the people at all stages of the Review Process. The Constitutional Review Commission and the people were given the opportunity to table their opinion to the Commission through various mechanisms such as public hearings, letters and by email. Further, The Constituent Assembly was composed of diverse groups reflecting and representing varied sections of the Tanzanian society such as persons with disabilities, women and religious groups. The Proposed Constitution was subject to rigorous debate and a voting process in the spirit of transparency and accountability during the Constituent Assembly and the outcome was the Proposed Constitution. The Proposed Constitution is quite progressive as the Bill of Rights contains the three generation of human rights.
- ⁵ Laws are currently enacted in both languages and those enacted previously in the English language are being translated from English to Swahili.
- ⁶ The budget of the Judiciary was increased from 36.6 billion shillings in the year 2006/7 to 87.6 billion in the year 2015/16.

- ⁷ The time frame and number of cases assigned commences from receiving the matter to its determination.
- ⁸ 2 Regional High Courts in Shinyanga and Kagera Regions, 2 District Courts and 12 Primary Courts were constructed by 2015. There is also ongoing construction of 9 Regional High Courts, 9 District Courts and 25 Primary Courts.
- ⁹ The National Human Rights Institution (NHRI) is the Commission for Human Rights and Good Governance (CHRAGG). It is an active member of the International Ombudsman Institute (IOI) and a member of the International Coordination Committee (ICC) of National Human Rights Institutions. It is as NHRI which complies with Paris Principles.
- ¹⁰ The number of complaints received by the Commission increased from 9,455 complaints in 2006 to 25,921 complaints in 2014. The electronic system of receiving complaints increased its capacity to deal with complaints as it handled 3,021 complaints in 2005 and 18,501 complaints in 2014.
- ¹¹ The harmonisation of social schemes provides workers with the right to join any social security pension scheme they wish.
- ¹² The Budget for purchase of medication and equipment increased from Tsh. 40.6 billion in 2005 to Tsh. 147 billion in 2014. Health care, healthcare facilities have increased from 6,260 in 2010 to 7,014 in 2015 which is an increase of 754 facilities. The National Hospital has been capacitated by purchasing medical equipment including an MRI, CT-Scan, X-ray and Ultra-sound machines.
- ¹³ It addresses provision of treatment, care and support to women infected with HIV and their infants.
- ¹⁴ The review is aimed at enhancing access to justice before the Courts of law by expediting cases and reducing costs.
- ¹⁵ The objective of the Review is to come up with recommendations which will enable Tanzania to implement all International Instruments duly signed and ratified.
- ¹⁶ The purpose of the review is to identify all impediments that underlie access to justice and come up with plausible solutions to remove the impediments and enhance access to criminal justice.
- ¹⁷ The review among other things, aims to enhance human rights protection to the elderly and to consumers respectively in Tanzania.
- ¹⁸ The Report was considered in 2012.
- ¹⁹ The Report was considered in January 2015.
- ²⁰ The International Criminal Court.
- ²¹ For example Article 49(2) of the Convention provides that migrant workers should not be regarded as being in an irregular situation nor shall they lose their authorization of residence by mere fact of the termination of their remunerated activity prior to the expiration of their work permits or similar authorization. However section 20(2) of the Immigration Act [Cap 20 RE 2002] provides that a person who has been offered a specific employment in Tanzania and is granted a Class "B" Resident Permit, is permitted to enter and remain in Tanzania subject to the conditions prescribed by the Immigration Act. Also, Section 20(3) (a) and (b) provides that the presence of that person will be unlawful if he/she fails or ceases to be engaged in the employment specified in the permit or is engaged on any terms in any employment other than the one specified in the permit.
- Further, Article 8(2) of the Convention provides for the right at any time to enter and remain in their State of Origin and Article 8(2) freedom to leave any State, including their State of Origin. This is in conflict with our laws as Section 15 of Cap 54 states that the conditions of entry and residence to foreigners shall be subject to the law.
- Also, Article 29 of the Convention provides the right to a child of a migrant to a Nationality. However, according to the Tanzania Citizenship Act [Cap 357 RE 2002] the citizenship rights of a child flows from the parents. If one parent is Tanzanian then he/she will be a Tanzanian.
- ²² Currently the Constitution of the United Republic of Tanzania, 1977 prohibits torture and remedies for victims of torture are available through the Basic Rights and Duties Enforcement Act, Cap 3 and the Commission for Human Rights and Good Governance.
- ²³ Victims can seek remedies of *habeus corpus* through the Criminal Procedure Act [Cap 20 RE 2002].
- ²⁴ The Action Plan was launched by Dr. Mohammed Gharib Bilal, then the Vice President of the United Republic of Tanzania as part of Human Rights Day celebrations.
- ²⁵ It incorporates civil, political, economic, social and cultural rights; groups with special needs; collective rights and issues of human rights and business; corporate social responsibility as well as strengthening institutional capacity.
- ²⁶ Training was held for 427 executive Directors and Heads of Departments from Municipal and District Councils in 21 Regions. 272 Link Officers from implementing Ministries and actors were trained on monitoring and evaluation of the Action Plan. Training sessions were held in 30 Regions.
- ²⁷ This is being coordinated by the President's Office-Good Governance Unit.
- ²⁸ Public servants involved in corrupt practices in Tanzania Mainland who had disciplinary measures against

- them from 2005-2015 are 61; the number of corruption cases filed before the Court of law are 887; convicted culprits 271; reported grand corruption cases 93 and money rescued is Tsh. 6,778,619,377.
- ²⁹ The objective of the awareness campaigns is to on the rights, responsibilities and obligations of individuals before the law especially in places which offer public services. Over the period 2011-2014, the PCCB carried out several community awareness activities that promote human rights. These involved employees in both private and public sectors, students and the general public. The activities include radio and television programs, seminars, public meetings, media programs, forming anti-corruption clubs and during exhibitions.
- ³⁰ The legislation was enacted in adherence to the Good Governance Policy adopted in 2011.
- ³¹ The authority is an independent an autonomous agency mandated to oversee education on Anti-corruption and prevention of corruption and economic crimes.
- ³² The purpose of this hotline is to give room to children who face violence to report. The service is free of charge. The number of calls made from July 2013–December 2013 total 7000; from January 2014–December 2014 total 13,802 and from January 2015 to July 2015 total 8,593. Therefore a Total Sum of 29,395 calls were made.
- ³³ In 2 municipal of the Mainland namely being Ilala District in Dar es Salaam (at Amana Hospital), and at the Hai District Hospital in Kilimanjaro Region.
- ³⁴ It outlines the list of activities to be carried out during the lifespan of the roadmap some of these activities include development of TV soaps and radio dramas as reported in our Convention on the Rights of the Child report.
- ³⁵ 5 Regions having 1 center and with 1 Region having 2 centers.
- ³⁶ Guidelines and Standard Operating Procedures (SOP's) in order to operationalise the Police Gender and Children's Desks have been developed. A three-year Action Plan (2013–2016) for six pilot regions has been established.
- ³⁷ A total of 335 health care staff in Tanzania Mainland Districts and 10 health staff in Tanzania Zanzibar were trained.
- ³⁸ 60 magistrates, 110 police officers and 111 prison officers.
- ³⁹ The Plan is for the period of 2016-2020.
- ⁴⁰ It was established in August, 2014 and 60 awareness programs on the eradication of violence against women have been conducted to date.
- ⁴¹ As per the requirements of the National Policy Guidelines for the Health Sector Prevention and Response to Gender Based Violence 2011 it is paramount to save lives first. In acute conditions like bleeding and rape survivors who need to obtain post exposure prophylaxis within 72 hours, they are provided with emergency services and contraceptive to prevent unexpected pregnancy within 120 hours from the assault.
- ⁴² The aim of establishing these groups is to make parents take their role and responsibility of parenting by imparting them with parenting skills.
- ⁴³ Section 131 of the Act provides for a sentence of not less than thirty years and corporal punishment. Section 131(3) provides that a person convicted for the offence of rape of a girl under the age of ten years shall be sentenced to life imprisonment.
- ⁴⁴ Section 126(1) of the Act provides a sentence of life imprisonment or a sentence of not more than thirty years.
- ⁴⁵ The State Party has, undertaken sensitization of rights holders and duty bearer through the media and community meetings, including training journalists and teacher and at school events; meeting with traditional leaders; capacity building for key duty beareres including Police Gender and Children's Desk training with specific modules on FGM; making elimination of FGM a priority and providing safe places for girls to stay during FGM performance periods. This service has been provided by Sisters of Charity Masanga Centre in Tarime, Mara Region in December 2013. Enhancement of the law enforcement strategy includes enhancement of skills in evidence collection and introduction of child friendly interview skills to law enforcers.
- ⁴⁶ Amongst the objective of the policy is to address the issues of violence against children including FGM strategies to curbing the practice.
- ⁴⁷ Over the review period, 120 school teachers were trained in Tarime District and 1,190 journalists from across the country have also been trained on reporting GBV including FGM as reported in the State Parties consolidated 3rd, 4th and 5th CRC Report.
- ⁴⁸ Article 66(1)(b) of the Constitution of the United Republic of Tanzania requires that women representation in the National Assembly should be not less than 30%. Article 67(1) of the Constitution of Zanzibar also requires that women representation in the House of Representatives should be 40%.
- ⁴⁹ Speech by His Excellency, Jakaya Mrisho Kikwete, the then President of the UTR, when he was dissolving the 10th Parliament of the United Republic of Tanzania, in July 2015.

- ⁵⁰ This Policy has a specific statement indicating the State's commitment to increase access to education, facilities and infrastructure for children with disabilities and those with "special needs", including children with albinism.
- ⁵¹ The overall goal of the Inclusive Education strategy 2012-2017 is to ensure that all children, youths and adults in Tanzania have equal access to quality education in inclusive settings. Moreover, the IE Strategy strives to achieve education policies and programmes that are informed by inclusive values and practices; teaching and learning respond to the diverse needs of learners; ensure educational support is available to all learners; professional capabilities for inclusive education are widened and strengthened; and community ownership of and participation in inclusive education is enhanced.
- ⁵² Its objectives include early intervention; Capacity building of teachers of pupils with special needs and Material support to enable these students to learn smoothly.
- ⁵³ These include the Child Survival and Development Policy of 2001 and the Zanzibar Education Policy of 2006. The latter provides that inclusive education shall be promoted to ensure that children with special needs (which include children with disabilities) get equal opportunities; barriers to learn are addressed and diverse range of learning needs are accommodated. Slow learners and highly gifted children shall be identified and given opportunities to learn at their own pace. Children with disabilities and others with special needs shall, to the greatest extent possible, be able to attend a local where they will receive quality education alongside their peer without disabilities/special needs.
- ⁵⁴ These have been established at various Government institutions and at Government Ministerial level in Tanzania Mainland and Tanzania Zanzibar. For instance, the Most Vulnerable children Committee within the Ministry of Health and Social welfare.
- ⁵⁵ It is celebrated on the 13 of June, each year.
- ⁵⁶ These are situated at Shinyanga- Buhangija, Kigoma- Kabanga and Misungwi.
- ⁵⁷ Mara, Shinyanga, Mwanza and Tabora.
- ⁵⁸ The establishment of a national advisory committee on anti-trafficking in the context of the Anti-Trafficking in Persons Act (2008) brings together relevant actors from Zanzibar and the Mainland. This enabled the implementation of objective No. 6 which related to child trafficking. In the wards there are committees responsible for monitoring issues of children including VAC and child trafficking. These committees are trained by IOM and the police to understand issues of trafficking and the steps need to be taken by different stakeholder including the families on how to eliminate the problem on one hand while being to capacitate families economically on the other.
- ⁵⁹ 40 Police Officers were trained between 2013 and 2014.
- ⁶⁰ The journalists trained were from Arusha, Dar es Salaam, Dodoma, Kigoma, Mwanza and Zanzibar.
- ⁶¹ For example, the Police Force and Auxiliary Service Act, CAP 322, The Police Force Service Regulations 1995 and Police General Orders provide. Part IV of the Regulations provides for disciplinary offences which include among others the ill treatment of suspects, discharging fire arms without orders and provides for the procedure of the disciplinary proceedings.
- ⁶² Also, 13 Officers, 2 inspectors and 54 Officers of different ranks had severe warnings issues against them.
- ⁶³ From January 2014 up to July 2015, total cumulative transfers to household beneficiaries were 984,121 families which amounted to Tsh. 87,580,246,745.
- ⁶⁴ Section 3(1)(a) provides that a person convicted of an offence punishable by imprisonment for a term not exceeding three years, with or without the option of a fine or (1)(b) imprisonment for a term exceeding three years but for which the Court determines a term of imprisonment for three years or less, with or without the option of a fine, to be appropriate, the Court may, subject to this Act, make a community service order requiring the offender to perform community service. Community service shall comprise unpaid public work within a community, for the benefit of that community, for a period to be fixed by the Court but not exceeding the term of imprisonment for which the court would have sentenced the offender.
- ⁶⁵ The amendments pertain to Section 4 and 6(3)(d) of the National Parole Board Act, [Cap. 400 RE. 2002].
- ⁶⁶ Presidential Amnesty is provided under Article 45 of the Constitution of the United Republic of Tanzania, 1977.
- ⁶⁷ The National Prosecution Services Act No. 27 of 2008 has established the Forum and Section 16 (4) of the Act calls for regular inspection visits of Prison, Police Cells and Remand Prisons with all actors involved in the administration of criminal justice.
- ⁶⁸ The implementation strategy of 2014 list objectives which require the Government to: ratify International Conventions on matters related to corrections; improve system for observance of Human Rights Standards in prisons; enhance professional correctional worker skills on fundamental Human Rights issues; ensure offenders live in safe, decent and under healthful custody; ensure adequate rehabilitation programmes and services to prisoners; strengthen use of non-custodial measures to reduce over congestion; improve provision of essential health care to staff and inmates; strengthen gender equity in the provision of

opportunities in service; improve living and working conditions of prisons staff; improve working relationship between prison service and other stakeholders; improve legal framework for prison service for prison service; enhance good governance and dynamism in prison service; and reduce transmission of HIV in working place.

- ⁶⁹ At Kilwa, Mbarari, Kasungamil, Bukoba, Igunga, Musoma, Maswa, Segerea, Lindi, Sumbawanga and Korogwe Wazo-DSM, Iringa, Bukoba, Musoma, Babati, Ubena, Songea, Shinyanga, Singida, Kitai and MtegorwaSimba-Morogoro.
- ⁷⁰ Isanga, Ukonga, Arusha, Maweni-Tanga, Uyui, Keko, Segerea, Ruanda-Mbeya, Butimba-Mwanza, Lilungu-Mtwara, Lindi and Karanga-Kilimanjaro.
- ⁷¹ These include draft Regulations on Child Protection, draft Regulations on Children's Residential Homes, draft Regulations on Adoption, draft Regulations on Day Care Centers and draft Regulations for effective function of Children's Court that was established in 2013 in Tanzania Zanzibar. In Tanzania Mainland the Retention Homes Regulations (2012), Foster Care Placement Regulations (2012), Apprenticeship Regulations (2012), Child Employment Regulations (2012), Adoption of Children Regulations (2012), Approved School Regulations (2012), the Day Care Centers and Crèches Regulations (2014), Juvenile Court Rules (2014) and the Child Protection Regulations (2015) were enacted.
- ⁷² For example Temeke and Mbeya in 2013/2014 where a total number of 202,738 children were registered and in Mwanza in 2015 a total number of 82,734 children were registered up to September 2015. RITA has established the program of 6-18 birth registration initiatives whereas a total number of 17,996 children were registered from 2012 to September 2015. This registration was free. Also, awareness rising campaigns have been carried out in Mbeya and Mwanza Regions and more campaigns are planned to be expanded to cover other regions of Mara and Simiyu. RITA continues to educate Local leaders from the Village, Ward and District levels. The State has improved birth registration coverage, including allocation of implementation funds for the Under 5 birth registration and the 6-18 birth registration. Access to birth and registration is implemented through the under 5 National Birth Registration Strategy which is pioneered to increase, expand, and achieve national coverage in regions. In particular, a Memorandum of Understanding (MoU) between Local Government Authorities, Ministry of Health and Ministry of Constitutional and Legal Affairs has been signed to work together to enhance the registration process is in place.
- ⁷³ Notably, the training for professionals is an on-going process. A team of 24 TOT's from the Judiciary and 64 officers from the Police and NGOs working with the Police have been trained to replicate the training to Police and Court professionals. Training was also held for 7 Judges, 82 Magistrates, 41 Advocates, 80 Social Welfare Officers and 3 Instructors from the Institute of Judicial Administration. In addition, the Police and NGO trainers have trained 1,267 Police Officers working at the Gender and Children Desks.
- ⁷⁴ There is 1 of Juvenile Court with three Magistrates. 654 children in conflict with the law have been provided with legal assistance where as successive bail were 366 were granted bail. 288 children were acquitted and 144 children who are in conflict with the law were diverted from the formal justice system. There is also an approved school in Mbeya region. In Tanzania Zanzibar there is a Child Justice Reform Strategy 2013- 2018 which is aimed at among others things implementing the Children Act No. 6 of 2011. The Government has also development the children legal aid scheme whereas every child who cannot afford legal representation if afforded an advocate. Tanzania Zanzibar is also in the final stage of establishing the community rehabilitation program and specific officers who include social workers, police, and Magistrates are provided with specialized training.
- ⁷⁵ The State has adopted the National Action Plan for the Elimination of Child Labour (2009-2015). This plan strives to scale up the prevention of, and it provides responses to, the worst forms of child labour in the country. In this context, the worst forms of child labour constitute exploitation and gross violation of human rights for boys and girls, with detrimental physical, emotional and mental consequences to the child. The overall objective of the plan is to reduce the prevalence and incidents of child labour and worst forms of child labour at the household and community levels and in all sectors of the national economy both in rural and urban areas in the short run; and putting in place the requisite economic, social, policy and institutional foundations for elimination of all forms of child labour in longer term.
- ⁷⁶ The National Human Rights Action Plan also calls to extend micro-credit schemes and training to the rural and urban poor population to promote income-generating activities and discourage child labour.
- ⁷⁷ A total of 875 officers (25 in each districts in the Mainland) officers from 35 Districts out of 128 districts in the Mainland were covered in the training.
- ⁷⁸ At the National level it is under the Ministry responsible for Labour matters; at the District level there are Child Labour Elimination Committees under the leadership of the District Executive Office and Child Labour Sub-Committees at the village level are under the Village leadership. Other Government child labor monitoring systems include the National Bureau of Statistics, the Department of Social Welfare through the most vulnerable children data management system and TASAF.

- ⁷⁹ It has created a large impact at field level in 20 villages at Sikonge and Urambo Districts by reducing the adverse effects of child labor by providing school supplies, desks, tables and stationeries to 1800 children, 26 shallow wells in schools, and support interschool sports and games whereby a total of 3300 school children have been enrolled and participate in this competition. Through conditional loans catalyzed by PROSPER, mothers have been able to do business and meet education requirements of their children and other house hold requirements. In 2014, 1,530 women from vulnerable households were trained in business entrepreneurship out of which 984 received loans and 784 youth have been trained in good agricultural practice.
- ⁸⁰ The State's collaboration with Plan International and WEKEZA succeeded to prevent 3,016 children between the age of 5-13 from child labour and about 2,232 children were rescued from the child labour, provided with school facilities and were taken back in schools and technical school.
- ⁸¹ Among them 2079 were girls and 2988 were boys.
- ⁸² This included distribution of wall posters, flyers, banners, newsletters and sharing them with different stakeholders, service providers and public schools.
- ⁸³ These include Social Welfare Officers, Police Officers, Immigration Officers, Community Development Officers, Planning Officers, Teachers, Magistrates, Community Services Workers, and Child Care Workers.
- ⁸⁴ The goal of this plan is to establish an MVC response which is Government led and community- driven, that constitutes a multi-sectoral response and commitment which facilitates MVC access adequate care, support and protection and access to basic social services through increasingly mainstreamed and sustainable Government lead systems. The plan has four strategic objectives which are to: strengthen the capacity of household and communities to protect care and support MVC, increase access to effective gender responsive child protection services within a well-resourced child protection system that has the best interest of the child at its core, improve access and utilization of primary health care and education including early childhood care and development services and strengthen the coordination and leadership, policy and service delivery environment.
- ⁸⁵ The project targets the following categories of children: a child who is alone and at risk, lives, sleeps, works and eats on the streets without adult supervision and care; a child who is part- or fulltime on the street but goes "home" in the evenings; a child who is begging with their parents/other care on the streets; a child who has just arrived on the streets; a child who lives in poverty or is a victim of family breakdown and thus is at risk of migrating to the street; children living in the slums; and a child engaged in domestic work, brothels and other types of child labour.
- ⁸⁶ Other initiatives include: adoption of the regulations on foster care, children homes, adoption, retention homes, apprentices and child employment in 2014 and development of the guideline for Psychosocial Care and Support Services for Most Vulnerable Children and Youth in Tanzania in 2014. Further, in February 2014 SOS Children's Villages Tanzania launched the national "Care for Me" Campaign embedded with "quality care to every child". This campaign is a collaboration with the Division of Social Welfare at the Ministry of Health.
- ⁸⁷ The Legislation was amended through the Written Laws (Miscellaneous Amendments) Act, No. 3/2013.
- ⁸⁸ Sourced from the Minister of Education Budget Speech 2015/2016.
- ⁸⁹ Cluster II of MKUKUTA-II and MKUKUZA II) establish the target for improving education standards.
- ⁹⁰ A total of 12,476 teachers out of which 8,400 are science and mathematics teachers, this contributed to 9.4 percent increase in performance in science subjects. 4,074 teachers who teach the compulsory general subjects (mathematics, biology, English and Kiswahili) had capacity building training and as a result the performance of ordinary level students had from 23.4 percent from 2012 to 2013.
- ⁹¹ In the year 2014/2015 construction of about 125 classes was completed and rehabilitation of 59 classes was also completed.
- ⁹² The number of female trained and untrained teachers outnumbers male teachers. Also the capacity of 350 teachers from Unguja and Pemba in 2014/2015 was increased.
- ⁹³ Sourced from the Zanaibar Minister of Education and Vocational Training Budget Speech 2015/2016. In respect of Zanzibar, the State Party has established three Gender and Children Desks in three regions: at the Madema Police Station in the Urban West Region (Unguja); at the Mwera Police Station in the South Region (Unguja); and at Chakechake Police Station in Pemba. Currently, the State Party is working to establish another Gender and Children Desk at the Mahonda Police Station in the North Region (Unguja).
- ⁹⁴ Immunisation is against polio, tuberculosis, diphtheria, pertussis, tetanus, measles, hepatitis 'B' and any other immunizable diseases.
- ⁹⁵ www.mwananchi.go.tz
- ⁹⁶ The UN System in Tanzania.
- ⁹⁷ The Ministry of Health and Social Welfare in implementing its support to Maternal Mortality Reduction

Project by seeking assistance from the African Development Bank (ADB) for projects in Mtwara, Mara and Tabora.

- ⁹⁸ Increasing cooperation between MOEVT and development partners in education sector, where promotion of primary education has been supported by grants and loans from the following international donors, these include: SIDA, UNICEF, UNESCO, GPE, OPEQ Fund, CDC, WHO, CARE International, JICA, MDM, Imperial College of Science and Technology from UK, Milele Zanzibar Foundation, BADEA, ADB and USAID.
- ⁹⁹ The One-UN System through the Office of the Regional Coordinator funded the second consultative workshop on the preparation of the National UPR Report as well as the final workshop made of a small team to finalise the Report and ensure it is in compliance with the guidelines. ICESCR.
- ¹⁰⁰ This is through the President's Office-Planning Commission.
- ¹⁰¹ This provides for sustainable management and adequate operation and transparency regulation of water supply and sanitation services, and provides for the establishment of water supply, sanitation authorities and community owned water supply organizations, as well as for the appointment of service providers.
- ¹⁰² Water supply is being improved in Dar-es-salaam and water projects have been completed in 8 Regions, 6 Districts and 2 townships. There are ongoing projects in 13 Regions and 27 Districts and small towns. Implementation of these projects has increased the availability of water in both rural and urban areas; from 73% in 2005 to 86% in 2014 in urban areas and an increase from 53% in 2005 to 67.6% in 2014 in rural areas. The State continues to improve water services through rehabilitation of infrastructure and covering electricity charges for the operation of national water projects in 7 Regions. Further, on 15th May, 2015 a water laboratory in Mwanza was awarded certificate of accreditation by the Southern African Development Community Accreditation Services (SADCSS).
- ¹⁰³ It also aims at constructing toilets and provides safe and clean water to schools.
- ¹⁰⁴ This initiative aims to drill 10 boreholes, and renovate 30 boreholes as well as to construct toilets and provide clean water for washing hands and provide a clean environment in schools. There is also a project to build 50 boreholes by Ras-al Khaymah and to date 44 boreholes have been constructed.
- ¹⁰⁵ The Employment and Labour Relations Act No. 6 of 2004 and the Labour Institutions Act No. 7 of 2004 in Tanzania Mainland and the Labour Relations Act No. 1 of 2005 and the Employment Act No. 11 of 2005 in Tanzania Zanzibar.
- ¹⁰⁶ Human Rights and Business as an emerging human rights issue is considered in Chapter 4-2.4.2 of the National Human Rights Action Plan.
-